

الفصل الرابع

البيئة السياسية والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي

الفصل الرابع

البيئة السياسية والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي

Political environment and development in the Arab world

أثر فلسفة الدولة وتشريعاتها الإدارية والقانونية في التنمية الاقتصادية

Following the philosophy of the state and their administrative and legal in economic development

لقد كانت من أساسيات بحثنا ما جاء بفرضياتها من نفي أو إثبات العلاقة بين فلسفة الدولة وفكرها الاقتصادي وتأثير ذلك في عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، كما ورد من خلال قراءة نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وما لذلك من ربط مباشر بالقوانين والأنظمة المنظمة لتلك الفعاليات ومدى مساهمة السلطة السياسية في تحديد تلك النتائج قبل إقرار الفعاليات والنشاطات الاقتصادية التي نتجت عنها تلك المؤشرات.

لذا ستكون لنا وقفة جادة في معرفة الأسباب الحقيقية وراء الإخفاقات الاقتصادية الكبيرة والافتتاح بموقع الدول المتخلفة أو بطيئة التقدم رغم توفر أسباب الرقي الاقتصادي ومنها موقف الدساتير العربية من أوضاع السلطة وكذلك قوانين الاستثمار العربية وأثرها في العملية التنموية وأثر المساعدات الخارجية في القرار الاقتصادي العربي.

السلطة والتشريع legislation and Authority

موقف التشريع الدستوري من انتقال السلطة وأثره في الحياة الاقتصادية تمثل السلطة واحدة من أهم القضايا التي شغلت الناس والجماعات والنخب والقادة بوصفها أحد مداخل الإصلاح والتغيير، وكان الوصول إلى السلطة وسيلة معلنة للإصلاح والعدل ومبرر النزاع والحروب والصراعات بين الدول والأسر والجماعات، ويبدو أن العمل السياسي والإصلاحي العربي لم يشغلا كثيراً باليات تنظيم انتقال السلطة وتداولها على أساس سلمي وعادل ويعطي الفرصة لجميع الناس بالتساوي في التنافس على السلطة واختيار الحاكم.

ويقدم تاريخ انتقال السلطة في الوطن العربي مجموعة من المؤشرات، أهمها: أولاً: غلبة حكم الأسر والعائلات التي كانت تتولى السلطة وينتقل الحكم فيها إلى الأبناء والأخوة والأقارب، واللافت أن الدولة الإسلامية بدأت بنموذج

متقدم في اختيار الحاكم قائماً على الشورى ولا يأخذ بالوراثة، وكان يمكن لهذا النموذج أن يغني التجربة الإنسانية في الحكم ويطورها لو أنه استمر، ولكنه توقف بعد ثلاثين سنة من تطبيقه على أربعة خلفاء (الخلفاء الراشدون) ثم دخلت الدولة الإسلامية في مرحلة من حكم العائلات لم تتوقف، والواقع أن النظام الوراثي في الحكم هو المتبع في المجتمعات الإنسانية كلها تقريباً، ولكن الدول الأوروبية طورت أنظمة الحكم فيها في القرنين الأخيرين تقريباً إلى أنظمة يقوم اختيار الحاكم فيها على أساس الانتخاب، وفي الدول التي اختارت الاستمرار في أنظمة الحكم الملكية تم الفصل بين الملك والحكم، فالملك يترأس السلطات ويشرف عليها ولكن الناس ينتخبون النواب الذين يحددون الحكومة حسب نتائج الانتخابات التي تتنافس فيها قوائم وأحزاب سياسية.

ثانياً: خريطة السلطة القائمة في الوطن العربي منذ قيام الدول الحديثة تشير إلى استمرار الوضع في الوطن العربي كما هو دون تغيير، وفي الدول التي استبدلت النظام الجمهوري بالملكي لم يتغير الوضع فيها كثيراً، وتحولت من حكم العائلات إلى حكم الأفراد الذين ربما يؤسسون لحكم عائلي.

ثالثاً: ومن أهم ملامح خريطة السلطة العربية الانقلابات العسكرية التي اجتاحت الوطن العربي في أواخر الأربعينات ولازمته في الخمسينات والستينات، ولكنها بدأت تتراجع منذ السبعينات حتى كادت تنتهي أو انتهت بالفعل، وقد غيرت هذه الانقلابات من تركيبة الحكم والسلطة وطبيعتهما في كثير من البلاد العربية مثل سورية ومصر والعراق وليبيا والسودان وأدت إلى تغييرات عميقة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

رابعاً: وعلى الرغم من أن مفهوم تداول السلطة في التشريعات العربية قد نص عليه في غالبها وحُددت لمؤسسات الحكم مدد قانونية تنتهي بانقضائها إلا أن التطبيقات استمرت تنقص من قيمة تلك التشريعات، إذ غيرت أغلب الدول العربية دساتيرها أو علقتها أو عدلت مواد الحكم فيها بما يخدم توجهات القوى المسيطرة على الحكم. كما توجد دول عربية أخرى لم تضع لها دساتير حتى الآن.

خامساً: وعلى الرغم من إجراء انتخابات نيابية في كثير من الدول العربية أو معظمها فإن الحياة النيابية العربية لم ترق إلى التأثير في تداول السلطة، ومازال دورها يقتصر على الرقابة والتشريع وتقديم المشورة والرأي، وهي وإن كانت بوضعها الحالي تساهم في تطوير الحياة السياسية

وحفظ الحقوق العامة، والرقابة على الحكومات، فإنها لم تكن مرجعية لتداول السلطة كما يفترض أن يكون، والغريب أن التجارب القليلة التي كانت الانتخابات البرلمانية فيها هي المرجعية في اختيار الحكومة هي حالات تاريخية قديمة، وتبدو الانتخابات النيابية تتطور باتجاه احتكار السلطة والنفوذ وتعزيز الفردية والعسكرية بزيئة برلمانية، وكان المسار البرلماني عكس ما يفترض إذ بدلاً من أن تتطور الحياة السياسية نحو التعددية والتداول السلمي فإنها اتجهت إلى الفردية، ولكن المغرب قدم حالة استثنائية عندما كلف الملك المغربي الراحل الحسن الثاني رئيس الحزب الاشتراكي (المعارض تاريخياً) عبد الرحمن يوسف بتشكيل الحكومة المغربية، وذلك بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت وحقق فيها الحزب أغلبية نسبية.

سادساً: يمكن الحديث عن تعددية سياسية في الوطن العربي في كثير من أقطاره، وهي تعددية وإن لم تقدم للحياة السياسية فرص التنافس والتداول سوى حالات قليلة في السودان في فترة من الوقت والمغرب في تجربة واحدة هي الحكومة القائمة حالياً، وفي الأردن في العام 1956 لمرة واحدة فقط ومدة زمنية لا تتجاوز السنة الواحدة، وفي مصر قبل العام 1952.

ولكن الأحزاب السياسية قائمة في عدة دول عربية، وتعمل بشكل علني وتشارك في الانتخابات العامة، وهي وإن كانت محدودة التأثير تملك قدراً من التنافس لا يكفي للتداول ولا تملك هذه الأحزاب الحرية والشروط العادلة التي تتيح الحصول على الأغلبية لأي منافس، والأحزاب القادرة على المنافسة والتأثير وإحراز أغلبية لا يتاح لها العمل أو يحال بينها وبين الحصول على حصتها العادلة في الانتخابات. **سابعاً:** وعند الحديث عن مستقبل تداول السلطة في الوطن العربي والمشكلات والمعوقات التي تمنع قيام ديمقراطية حقيقية تفسح المجال للمواطنين اختيار حكامهم وممثليهم ومحاسبتهم أسوة بمعظم شعوب العالم ومجتمعاته حتى تلك الفقيرة والحديثة التكوين فإن تساؤلاً بديهياً يثار عن موقف الإسلام من التعددية السياسية والحريات وتداول السلطة وتنظيم انتقالها على أساس عادل وسلمي، ويبدو الأمر كما في دراسة المفكر الإسلامي راشد الغنوشي حول مبادئ الحكم والسلطة في الإسلام، إن الإسلام يفعل التعددية السياسية ويدعو إلى المشاركة والعدل والمساواة بما يعني حق الأمة في اختيار حكامها ومحاسبتهم، فالإسلام ليس سبباً أو أحد الأسباب الثقافية والفكرية لتكريس الاستبداد واحتكار السلطة

والنفوذ، وهل تفتقر الثقافة السياسية العربية إلى القيم والمبادئ الديمقراطية فتكون المشاركة والتعددية مطلباً غير ضروري أو ملح لدى الجماهير العربية، أو هي مجرد هواية تشبه تربية الطيور وجمع الطوابع والتحف الجميلة، أو هي أولوية بمرتبة حماية الزهور والطيور النادرة التي يخشى عليها من الانقراض، أو ما سوى ذلك من الهوايات والمشروعات الأنيقة والمعزولة، أم أن الواقع العربي الذي كونه قرون طويلة من التسلط والاستبداد أفرز تنشئة سياسية واجتماعية تكرس لدى العرب السلبية والامثال للواقع.

يلاحظ أن جميع النظم العربية حتى الآن لا تعرف الانتقال الحقيقي للسلطة والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والمغرب. وحتى في لبنان ثمة بعض القيود منها أن مجلس النواب هو الذي يقوم باختيار الرئيس وليس المواطن في انتخابات عامة. ومن ثم تلعب المساومات بين الرئيس المرشح والاتجاهات النيابية دوراً مهماً في هذا السياق فضلاً عن حصر المنصب في الطائفة المارونية وهو أمر يدعم الطائفية. وعلى الرغم من تقليص سلطات رئيس الجمهورية بعض الشيء في اتفاق الطائف لصالح رئيس الوزراء، فإن النظام اللبناني ما يزال أقرب إلى النظم الرئاسية، وما يزال الرئيس يتمتع بسلطات قوته وما زال قادراً على السيطرة على مجلس النواب وتنصيب من يريد رئيساً للحكومة.

وفي المغرب فرض الملك على الحكومة وزير الداخلية لفترة غير قصيرة، وتمت إقالته بعد ذلك برغبة ملكية. وقد لا تستطيع حكومة اليوسفي الاستمرار لاسيما إذا تفكك الائتلاف الحزبي الحاكم، وما زال الملك صاحب الكلمة الأخيرة في النظام السياسي المغربي.

ويبدو أن معظم الملوك والرؤساء العرب ليسوا مستعدين للتنازل عن السلطة في حالة الملوك أو المنصب في حالة الرؤساء، فالملكية الدستورية تعني أن الملك يملك ولا يحكم أو يمارس السلطة من خلال وزرائه، وهو أمر ليس مطبقاً في النظم العربية بما في ذلك الأردن والمغرب. وفي النظم الجمهورية لا يبدو أن هناك رئيساً على استعداد لترك منصبه نزولاً على رغبة المواطنين، بل إن بعض الرؤساء العرب يرفض إجراء استفتاء أو انتخاب لتجديد رئاسته. إن بعضاً من قادة الانقلاب الأول مازالوا في مواقعهم. وفي حالات أخرى انتقلت السلطة من قائد انقلاب إلى قائد انقلاب لاحق، ويظل الموت هو العامل الوحيد الذي يسمح بانتقال السلطة.

ومن الأمور الخطيرة أن بعض النظم العربية لم تحدد بعد آلية لانتقال السلطة في حالة اختفاء القائد مثلما هو الحال في ليبيا وفي سلطنة عمان. وفي بعض

الدول التي حدد الدستور آلية لانتقال السلطة في حال خلو المنصب فيها، لم يتم احترام الدستور بل تم تعديله بسرعة مدهشة ليناسب شخصاً بعينه، الأمر الذي يعني إمكانية عدم احترام الدستور لتعرف النظم العربية توريث المنصب في نظام جمهوري، الأمر الذي جعل البعض يطلق عليها الجمهوريات الملكية.

إن مستقبل انتقال السلطة في النظم السياسية العربية رهن بعدد من العوامل من أهمها ضرورة وجود نص دستوري واضح على آلية لانتقال السلطة يتم احترامها من قبل الجميع، وضرورة وجود تعدد حزبي وسياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين، وضرورة التخلي عن شعارات من قبيل ضرورات المرحلة التاريخية واعتبارات الصراع العربي الإسرائيلي والحفاظ على وحدة الأمة، والتأكيد على أن الشعوب العربية قادرة على اختيار قادتها الأكثر صلاحية وليس لأحد أن يختار لها متذرعاً بعدم الأهلية أو بعدم القدرة على الاختيار.

إن استقرار النظم السياسية العربية رهن بقدرتها على صياغة آلية دستورية تضمن الانتقال السلمي للسلطة في حالة خلو المنصب المحوري في النظام وتسمح بالانتقال السلمي للسلطة بين الاتجاهات المختلفة في النظم الملكية والجمهورية على السواء.

أثر أسلوب انتقال السلطة على الحياة الاقتصادية:

مما تقدم يرى الباحث أن حالة عدم الاستقرار السياسي واردة مع كيفية استلام السلطة وكيفية المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل السلطة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاز برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي، وأن لكل ما تقدم تأثيراً مباشراً في الحياة الاقتصادية في الوطن العربي من خلال ما يأتي:

- اتجاه السياسات الاقتصادية نحو القطرية والإقليمية.
- بصورة مباشرة أو غير مباشرة تكون السياسات الاقتصادية مكرسة للواقع الذي رسمته معاهدة سايكس بيكو عام 1916 الاستعمارية.
- قلة التوسع في السوق العربية.
- عدم إمكانية البلد العربي من التعامل مع السوق الدولية بندية مقتدرة سواء في التصدير أو الاستيراد.
- تمكين الشركات متعددة الجنسيات من النفاذ في الأسواق العربية بحرية وأن تحكم الاقتصاد العربي.

- انفتاح الاقتصاد العربي بصورة واسعة على الخارج بقدر انغلاقه على الداخل، حيث تبلغ نسبة التجارة البينية بين الدول العربية من 7-9 % من حجم التجارة الكلية.

- عجزت جامعة الدول العربية عن لم الشمل العربي بوساطة منظماتها الاقتصادية التي تمتلك الرؤية الحقيقية لمشاكل البلدان العربية الاقتصادية ولا تمتلك القوة على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

- عدم وجود خطة عربية شاملة تقوم على أساس مسح لقدرات الوطن العربي البشرية والطبيعية والمالية رغم وجود المؤتمرات العربية والستراتيجيات الاقتصادية التي تتحدث عن ذلك إلا أنها أسيرة النظرة القطرية.

- إن البلدان العربية تقترب من التنافس مما هو عليه من التكامل العربي الذي يدعو إلى التوزيع الصناعي والزراعي على الدول العربية لتعظيم النفع العام مع مراعاة إعطاء الأهمية اللازمة للدول التي لا تمتلك المقومات الضرورية من مواجهة حركة التقدم الاقتصادي.

- اشتراك الدول العربية في بروز آفة التخلف الاجتماعي والاقتصادي.

وهنا يتأكد أن جهود الدولة المؤسساتية تنصب على جوانب تثبيت السلطة وديموميتها وتوفير أسباب الثبات للنظام السياسي على حساب النشاطات الأخرى بل تسيير النشاطات كافة بهذا الاتجاه واستثمار الحالات الإيجابية من توفر عناصر الإنتاج لتوفير الحماية اللازمة للسلطة من خلال المعاهدات والاتفاقيات الأحادية التي تطرح الضمانات للسلطة من توفير قدر كاف من الأمن والأمان مقابل تنازل السلطة عن أهداف الوطن القومية وتكاملها الاقتصادي.

كما أرى أن تلك المحددات السياسية المتعلقة بانتقال السلطة وامتلاكها تؤثر بطريقة أو بأخرى في صنع القرار العام سواء في السياسة الداخلية وفي علاقاتها مع الدول الأخرى وينعكس هذا الأسلوب بصورة مباشرة على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإدارة الدولة السياسية والاقتصادية.

كما إن طبيعة النظام من كونه نظاماً ديمقراطياً أم شبه ديمقراطي أم سلطوياً أم شبه سلطوي له تأثيره المباشر في تحريك الحياة الاقتصادية وإعطاء الفرصة لأصحاب الرأي من تخطيط الحياة الاقتصادية ومتابعة تنفيذ الخطط وتعديلها بما يتناسب وتحقيق الأهداف.

ومن خلال طبيعة النظام يتحدد دور المعارضة السياسية التي تمثل التهديد المهم للسلطة في حالة عدم مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاستفادة من ملاحظاتها النقدية لتسيير الأمور والأخذ بالرأي الآخر كأحد الوسائل في تعديل المسارات الخاطئة التي قد تحدث من خلال النشاطات المختلفة، كما تتأثر الحياة

الاقتصادية بدرجة استخدام العنف السياسي بين السلطة والمحكومين أو من الجهات المعارضة للسلطة بدرجة كبيرة من حيث درجة ثبات الأمن السياسي الذي ينعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي العام وحركة الأسواق.

أما التأثير الأكثر موضوعية فهو مدى قبول المحكومين ورضاهم عن السلطة وتقبلهم لا سيما عندما تتبع السلطة نظاماً اقتصادياً معيناً يتطلب قبول المحكومين أو مساهمتهم في إنجاحه خاصة في ظروف الحروب والكوارث والتقلبات الاقتصادية المفاجئة وكذلك مدى قبول السلطة للنصائح من المختصين وإمكانية الالتزام بها وتنفيذها وإن كانت تتعارض بعض الشيء مع مصالح السلطة.

الاستثمارات العربية: Arab investments

قوانين الاستثمار العربية وأثرها في العملية التنموية:

شهدت الاقتصادات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، تحولاً في توجهات السياسات الاقتصادية، من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه، بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية. وكان من أبرز مظاهر هذا التحول، سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الاقتصادات يتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد ويتحول نحو تبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له. إن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة، التي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف ولا تزال هناك مجموعة من الدول النامية ولأسباب غير اقتصادية، لا تمتلك القناة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن رغبة هذه المجموعة في الحصول على

عضوية منظمة التجارة الدولية، قد فرضت عليها، اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تخفيف القيود على التجارة والاستثمار. حيث شهد العام 2001 إدخال (208) من التغييرات النازمة للاستثمار في (71) بلداً، وكان 90% من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا السياق يحدد تقرير الاستثمار العالمي ثلاثة عوامل، يرى أنها كانت تشكل القوى الدافعة الرئيسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، وفي عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية، أولها تحرير السياسات الاقتصادية، وثانيها التغيير التكنولوجي السريع وما رافقه من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات- أي تلاشي المسافات- أما القوة الثالثة فقد جاءت كنتيجة للقتين السابقتين، وهي احتدام عملية المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية - التي تتولى عمليات الاستثمار- فهذه العوامل الثلاثة مجتمعة قد هيأت الظروف الملائمة لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية، فأخذت تنقل جزءاً من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية، كما ساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية وفي تزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة، إلى جانب كونها تمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية كالخبرات والمهارات وبسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وبانخفاض الأجور، ويمكن القول إن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل هو مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلاً عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في

الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة وخلال المدة (1975-2000) تنامت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 50 ضعفاً، فبعد أن كانت 55 مليار دولار في العام 1975 وصلت إلى أقصى مستوى لها في العام 2000 فبلغت 1271 مليار دولار، إلا أنها سجلت تراجعاً حاداً في العام 2001 نتيجة لحالة الركود التي شهدتها الاقتصاد العالمي وخاصة في الاقتصادات الثلاثة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي) فوصلت إلى 735 مليار دولار، ذهب أكثر من 68% منها إلى الدول المتقدمة وهي 503 مليار دولار، وبلغت حصة الدول الانتقالية 4% وهي 27 مليار دولار، وأما حصة الدول النامية فبلغت حوالي 28% وهي 205 مليار دولار، ذهب منها 94.365 مليار دولار أو ما يعادل 46% نحو دول جنوب وجنوب شرق آسيا، ولم تحظ الدول العربية سوى بـ1% من إجمالي التدفقات العالمية أو ما يعادل

4% مجموع التدفقات الموجهة نحو الدول النامية، وجاءت المغرب بالترتيب الأول وحصلت على 2.658 مليار دولار والجزائر بالترتيب الثاني وحصلت على 1.196 مليار دولار، ومصر بالترتيب الثالث وحصلت على 510 مليون دولار وكان الترتيب الرابع من نصيب تونس وحصلت على 486 مليون دولار وجاءت الأردن بالترتيب الخامس وحصلت على 169 مليون دولار، وظل الجزء الباقي من الدول العربية متلقياً هامشياً لتدفقات الاستثمار المباشر ولتقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الدول العربية في مناخ الاستثمار ومن ثم في نصيب تلك الدول من تدفقات الاستثمار.

موقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار:

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والدولة الذي يحرز موقعاً متقدماً في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا. وبهدف تسليط الضوء على وضع الدول العربية في تلك المؤشرات سنتعرض عدد من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار وكالاتي:-

- 1- مؤشر الحرية الاقتصادية
- 2- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة
- 3- مؤشر التنافسية العالمي
- 4- مؤشر التنمية البشرية
- 5- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

1 - مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ العام 1995 ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، وغطى المؤشر 156 في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية. ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفية الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة

وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في العام 2001 ظهر أن هناك 14 دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تنصدرها هونج كونج وسنغافورة ونيوزلندة و57 دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبة كاملة و71 دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تنصدرها كوريا 5 الشمالية والعراق - ويتضح تأثير الاعتبار السياسية في هذا التصنيف - و لم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام 2000 وجاءت في المرتبة التاسعة، وفي العام 1999 وجاءت في المرتبة الثالثة، حيث تراجع في العام 2001 إلى المرتبة (15) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبة الكاملة والتي دخلت فيها أيضاً (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين، والإمارات، والأردن، والكويت، وتونس، وسلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية المغرب، والجزائر، وجيبوتي ولبنان، وموريتانيا، ومصر، واليمن) والباقي (5) دول دخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا، وليبيا، والعراق، والسودان، والصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة.

2. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة

تصدر مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية وولد بيبير المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة منذ العام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصادات الناهضة منها 4 دول عربية.

يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلومات: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي.

ح- مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة.
وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

على وفق المؤشر المركب الذي صدر منتصف العام 2001 ويغطي معدل الأعوام 1996 - 2000 تصدرت تايوان القائمة مسجلة 1598 تليها كوريا الجنوبية مسجلة 1575 بينما جاءت ماليزيا في الترتيب السابع مسجلة 1427 وجاءت فيتنام بالمرتبة الأخيرة 41 مسجلة 837 وهو تقريباً نصف معدل تايوان، وقد جاءت النقاط التي سجلتها 41 دولة ناهضة في المؤشر المركب منخفضة مقارنة مع معدل الدول المتقدمة المسجل حول 1989 ودخلت 4 دول عربية في المؤشر تشمل الأردن في المرتبة 23 مسجلة 1117 وتونس 24 مسجلة 1117 والمغرب 30 مسجلة 1080 ومصر 30 مسجلة 1071.

3- مؤشر التنافسية العالمي

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم على مؤشر "جارٍ" ومؤشر "النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات) ويدخل في المؤشر حالياً 75 دولة منها دولتان عربيتان، ومن جهة أخرى يصدر المنتدى مؤشر استدامة الحفاظ على البيئة (يغطي 122 دولة) ومؤشر الجاهزية للعصر الرقمي (يغطي 75 دولة) فضلاً عن تقرير التنافسية العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية أقليمية، وسيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدول العربية خلال المدة 2002 - 2003 ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشرا التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8 عوامل هي (درجة الانفتاح، ودور الحكومة، ووضع القطاع المالي، والبنية الأساسية، والبيئة المعلوماتية، ونظم الإدارة، ووضع العمالة، ووضع المؤسسات) ويمنح المؤشر أوزاناً متساوية. ويعتمد على إجراء مسوحات رأي تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال والمستثمرين في 53 بلداً. وعلى وفق مؤشر التنافسية الجاري للعام 2001 الذي يضم 75 دولة، جاءت فنلندا أولاً تليها الولايات المتحدة وهولندا وألمانيا وسويسرا. وجاءت بوليفيا وهندورأس وبنغلادش وأكوادور

ونيكاراغوا على التوالي كأضعف الدول تنافسية. منذ تأسيس مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) ودخلت في مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر، وعلى وفق مؤشر التنافسية الجاري للعام 2001 تراجع ترتيب الأردن في القائمة من 35 إلى 44، كما تراجع ترتيب مصر من 39 إلى 44. أما في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا، والذي صدر للمرة الأولى في العام 2000، ويشمل 24 دولة أفريقيا فقد دخلت 3 دول عربية وجاءت من ضمنها تونس في المرتبة الأولى بينما جاء ترتيب المغرب خامساً ومصر سادساً.

4- مؤشر التنمية البشرية

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ العام 1990 وبضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع - متوسط - ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلاً على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية. كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر، ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

أ- طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حدية الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة - 85 سنة).

ب- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر % و 100 %)

ج- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40.000 دولار). ويتكون دليل المؤشر من ثلاثة مستويات، هي تنمية بشرية عالية (80 % وأكثر)، تنمية بشرية متوسطة (من 50 % إلى 79 %) و تنمية بشرية منخفضة (أقل من 50 %) وتمنح هذه المؤشرات أوزاناً متساوية. وسجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته 0.635 عام 2000 مرتفعاً عن معدله للعام 1995 الذي بلغ 0.55 بينما ما زال منخفضاً عن معدل مؤشر التنمية البشرية للدول النامية الذي يبلغ 0.642 ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ 0.712 لعام 2000.

وعلى وفق مؤشر التنمية للعام 2001 تتوزع الدول العربية كآلاتي:

- أ- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وبحسب الترتيب هي:-
البحرين، الكويت، الإمارات، وقطر.
- ب- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وبحسب الترتيب هي:-
ليبييا، ولبنان، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن، وتونس، وسوريا،
ومصر، والجزائر.
- ج - دول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة، وبحسب الترتيب هي:-
اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا. ولم يتم إدراج العراق
والصومال وفلسطين في التقرير العام.

5- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر عن مجموعة (B.R.S) شهرياً الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ العام 1980 ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية. يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (بشكل نسبة 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (25%) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%) كما هو موضح أدناه: مؤشر تقويم المخاطر السياسية (الحد الأقصى: 100 نقطة)

المكون	النقاط
درجة استقرار الحكومة	12
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	12
خريطة الاستثمار	12
وجود نزاعات داخلية	12
وجود نزاعات خارجية	12
الفساد	6
دور الجيش في السياسة	6
دور الدين في السياسة	6
سيادة القانون والنظام	6
الاضطرابات العرقية	6
مصادقية الممارسات الديمقراطية	6
نوعية البيروقراطية	4

مؤشر تقويم المخاطر المالية (الحد الأقصى: 50 نقطة)

النقاط	المكون
10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
10	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات
15	نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات
5	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة
10	استقرار سعر الصرف

مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى: 50 نقطة)

النقاط	المكون
5	معدل دخل الفرد
10	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
10	معدل التضخم
15	نسبة عزز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي
10	نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من صفر إلى 49.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جداً) والدرجات (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة) والدرجات (من 60 إلى 69.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة) والدرجات (من 70 إلى 79.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة) والدرجات (من 80 إلى 100 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جداً) وهذا يعني أنه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة. أما وضع الدول العربية فوفقاً للمؤشر المركب للمخاطرة القطرية لشهر أيلول (سبتمبر) 2001 تم تصنيف 18 دولة عربية كآلاتي:

- أ- (3) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جداً هي:- الكويت، والإمارات، وسلطنة عمان.
- ب- (8) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي:- البحرين، والسعودية، وليبيا، وتونس، والمغرب، وسوريا، والأردن، وقطر.
- ج- (3) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي:- مصر، واليمن، والجزائر.
- ح- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي:- السودان، ولبنان.
- خ- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جداً هي:- العراق، والصومال.

ثانياً - تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

بناءً على ما تقدم ومن تحليل المؤشرات الدولية المشار إليها أعلاه يمكن القول، أن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. فقد أوضحت البحوث التطبيقية الخاصة بمحددات الاستثمار* أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسية، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر، وعليه يمكن القول، إن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يعد أحد المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية في الكثير من تلك الدول، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية. وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول، في مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقراراً في الاقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسمى التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، بالحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل، وكتمييز لها عن الحوافز السلبية التي تنجح في جذب التدفقات ذات الصبغة المضاربة واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية كالإعفاء الضريبي والجمركي، ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني التي تساعد على توحيد السياسات والبرامج التسويقية، فضلاً عن أهمية العوامل السياسية، فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية، فإذا كان البلد لا يتمتع بالاستقرار السياسي فإن ذلك لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل، ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض لجذبه، كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية خاصة تلك

المتعلقة بقوانين العمل. وخلاصة القول، إن الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون جيدة أيضاً لكل من المستثمرين المحليين والأجانب وتتضمن هذه الحوافز (السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي، ووجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز، فضلاً عن أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية) وستحاول الدراسة تحليل المؤشرات الاقتصادية آتية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:-

أولاً - مؤشر النمو الاقتصادي

ثانياً- مؤشر السياسة النقدية

ثالثاً- مؤشر السياسة المالية

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي

أولاً - النمو الاقتصادي: Economic growth

غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون لتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتجه مؤشر النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع خلال العام 2001 مقارنة بالعام السابق في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس، كما ظل معدل النمو مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم انخفاضه عن مستواه العام الماضي، في حين حافظ المعدل على المستوى الذي بلغه في العام الماضي في الجزائر والأردن. أما السعودية واليمن والإمارات فقد انخفض فيها معدل النمو بالأسعار الثابتة واقترب ذلك بانخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط في هذه الدول، ولم تسجل أي من الدول التي توفرت عنها البيانات تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق، الأمر الذي يعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في السنوات الماضية لتنويع قاعدة الإنتاج. وربما يعكس هذا التطور الإيجابي النجاح النسبي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على آليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار. ومن المتوقع أن يترك ذلك أثراً إيجابياً على تحسين مناخ الاستثمار.

جدول معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (2000-2001).

الدول	2000	2001	التغير في المؤشر نقاط مئوية
الأردن	4.0	4.0	0
الإمارات	5.2	2.9	2.3
البحرين	5.3	5.0	0.3-
تونس	4.7	5.2	0.5
الجزائر	2.0	2.0	0
جيبوتي	0.7	2.0	1.3

السعودية	5.2	2.2	3-
السودان	8.0	6.7	1.3-
سورية	6.0	2.0	4-
عمان	5.1	5.0	0.1-
قطر	11.6	5.7	5.9-
الكويت	1.7	2.1	0.4
لبنان	0.0	1.3	1.3
ليبيا	3.2	4.5	1.3
مصر	5.1	4.9	0.2-
المغرب	0.9	6.5	5.6
موريتانيا	5.0	5.5	0.5
اليمن	5.1	0.2	4.9

المصدر: صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002" ص 14.

ثانياً - مؤشر السياسة النقدية

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملية الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشراً لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم الأمر الذي سيساعد على انتشار ظاهره الدولارization حيث تحل العملة الأجنبية وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، وبيتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفقاً بعيداً المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة في الاستثمار تتمثل أهمها: 1- إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع.

إن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على استثمار الصناعات حيث:

أ- إن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجياً مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخل والعمالة فيها كما يترتب على أثر مضاعف لتلك الصناعات زيادة الدخل في الصناعات الأخرى.

ب- قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسبباً تحويل إنفاق المستهلكين من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في الوقت نفسه إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى لك إلى زيادة معدلات التضخم.

وفي هذا الإطار استمرت الدول العربية خلال العام 2001 في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات الاقتصادية، ويستدل من البيانات التي توفرت عن غالبية الدول العربية بأن السياسة النقدية قد نجحت خلال العام 2001 في مواصلة ضبط معدلات التضخم مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وبرغم الحيلة التي تتميز بها السياسة النقدية فإن هذه السياسة قد أتسمت بوجه عام بالمرونة بحيث ظل التوسع الذي شهده العرض النقدي متماشياً مع الارتفاع الذي حصل في الطلب الكلي على النقود وبخاصة المستخدم لأغراض تمويل المشاريع الإنتاجية للقطاع الخاص.

وكان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 % في العام 2001 باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم 7.4 % في ذلك العام ويقدر انخفاض الأسعار في العام 2001 مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل من السعودية بنسبة (0.8 %) وقطر بنسبة (0.7 %) وعمان بنسبة (1.0 %) وليبيا

بنسبة (-8.1%) وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7% في موريتانيا، تليها اليمن 4.3%، والجزائر بنسبة 4.2% وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5% في البحرين وسورية و2.2% في مصر.

مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم للفترة 2000-2001 بالنسبة المئوية

الأردن	2000	2001	التغير في المؤشر	درجة مؤشر السياسة النقدية
الإمارات	1.3	1.2	0.1-	0
البحرين	0.7-	0.5	1.2	0
تونس	2.9	1.9	1-	1
الجزائر	03	4.2	1.2	0
جيبوتي	2.4	1.8	0.6-	0
السعودية	0.6-	0.8-	0.2-	0
السودان	10.0	7.4	2.6-	1
سورية	0.5-	0.5	1	0
عمان	1.2-	1.0-	0.2	0
قطر	1.7	0.7-	2.4-	1
الكويت	1.8	1.7	0.1-	0
لبنان	1	0.5	0.5-	0
ليبيا	3.5-	8.1-	4.6-	1
مصر	2.7	2.2	0.5-	0
المغرب	1.9	0.6	1.3-	1
موريتانيا	3.3	4.7	1.4	0
اليمن	10.9	4.3	6.6-	2

ملاحظة:- تعطى درجات تغير المؤشر على النحو الآتي:-

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة = درجتان
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة = ثلاث درجات

ثالثاً - مؤشر السياسة المالية

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات. وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة. (1) قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى الأوضاع العامة، وكان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 % في عام 2001 باستثناء السودان التي بلغ معدل التضخم فيها 7.4 في ذلك

العام. ويقدر انخفاض الأسعار في العام 2001، مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في كل من السعودية بنسبة (-0.8 %) وقطر بنسبة (-0.7 %) وعمان بنسبة (-1.0 %) وليبيا بنسبة (-8.1 %) وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 % في موريتانيا، تليها اليمن 4.3 % والجزائر بنسبة 4.2 % وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5 % في البحرين وسورية و2.2 % في مصر، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئاً إضافياً على المستثمر، ويزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من هامش الربح. أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف، أي انخفاض حجم النقد المتداول، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وأيضاً انخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية، وبالتالي انخفاض الاستثمار.

(2) قد تخفض الحكومة من إنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي. حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكملاً للاستثمار الخاص والأجنبي ويتجه الاستثمار العام، أما إلى أنشطة إنتاجية حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم

أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية، وإما إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضاً لتشجيع الاستثمار الخاص، كما قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق. وأظهرت التطورات في السنوات الأخيرة أن السياسات المالية في الدول العربية تفتقر إلى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر. ففي الدول المصدرة للنفط، تشكل الإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة وتشكل الإيرادات الضريبية وزناً مماثلاً في الدول الأخرى ففي العام 1998، على سبيل المثال أدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط قدر بما يقرب من 25 % من مجمل الإيرادات، وبالنسبة للدول الأخرى، فإنه على الرغم من الإصلاحات الواسعة التي تعمل على إدخالها في أنظمتها الضريبية فإن الإيرادات الضريبية لم تحقق بعد النمو المرجو لها. ويلاحظ هنا أن نسبة العجز الكلي في الموازنات العامة للنتائج المحلي الإجمالي ارتفعت مما يقرب من 2.4% في العام 1997 إلى 6.2 % في العام 1998 واستمرت في مستوى 5.4% في العام 1999 قبل أن يتحول إلى فائض وصلت نسبته إلى 0.8 % في العام 2000 نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية وقد ارتفع العجز مرة أخرى في العام 2001 إلى نحو 2% ومن الملاحظ أن الدول العربية سعت إلى تخفيف أثر انخفاض أسعار النفط على مجمل الإيرادات، من جانب، وعدم النمو في الإيرادات الضريبية بالصورة المتوقعة، من جانب آخر، وعملت الحكومات في معظم هذه الدول على ضبط النفقات من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري مع ترك الإنفاق الجاري عند مستوياته السابقة. وفي ضوء الانخفاض المستمر الذي تسجله نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي وتواضع تراكم رأس المال الثابت فإن اللجوء إلى خفض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة يمثل اتجاهاً خطيراً. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي للعامين 2001 و2002 إلى عودة عجز مالية الحكومة في الدول العربية إلى الارتفاع الأمر الذي يعكس انخفاض أسعار النفط والسياسات المالية التوسعية في الدول العربية. وفضلاً عن ذلك، فإن من الملاحظ أن عدداً من الدول العربية المصدرة للنفط لجأت عند ارتفاع العجز في الموازنة الحكومية إلى الجهاز المصرفي مرة أخرى لتمويل جانب منه، بعد أن تبنت سياسات ارتكزت على تمويل العجز الحكومي من مصادر حقيقية غير تضخمية، كذلك فإنه فضلاً عن عدم مرونة السياسة المالية بالدرجة الكافية، فإن من الأمور التي تجعل من أوضاع مالية الحكومة في أعداد متزايدة من الدول العربية غير قابلة

للاستمرار هو تراكم الدين العام الداخلي، ومن الملاحظ في هذا الشأن أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الإجمالي آخذة في الارتفاع، وقد بلغت في عدد من الدول العربية مستويات عالية بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستحوذ على نسب متزايدة من الإيرادات العامة.

جدول مؤشر السياسة المالية/ عجز الموازنة كنسبه من الناتج القومي الإجمالي

القطر	2000	2001	التغيير في المؤشر نقاط مئوية	درجة مؤشر السياسة المالية
الأردن	3.40-	3.04	6.44	3
الإمارات	2.66-	5.05-	2.39-	1-
البحرين	2.20-	1.40-	0.80	0
تونس	2.37-	2.43-	0.06-	0
الجزائر	9.78	4.05	5.73-	3
جيبوتي	1.05-	0.96-	0.09	0
السعودية	4.46	3.86-	8.32-	2-
السودان	1.20-	1.23-	0.03-	0
سورية	6.17-	4.39-	1.78	1
عمان	4.25-	4.14-	0.11	0
قطر	1.10	0.77	0.33-	0
الكويت	11.26	22.12	10.86	3
لبنان	23.33-	19.75-	3.58	3
ليبيا	2.73	1.50	1.23-	1
مصر	3.90-	5.84-	1.94-	1-
المغرب	5.94-	2.74-	3.2	2
موريتانيا	2.54	1.23	1.31-	1-
اليمن	8.06	1.87	6.19-	3

ملاحظة:- تعطي درجات حسب المؤشر على النحو الآتي:-

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط = سالب درجتين
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط مئوية = سالب ثلاث درجات
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة = درجتان

- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

رابعاً - مؤشر سياسة التوازن الخارجي

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضاً حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار الاقتصادي. وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار، وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله. وكما هو معروف فإن هنالك تقابلاً كاملاً بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وتعتمد إدارة العجز الخارجي اعتماداً حرجاً على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات. فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخفيض سيترك أثراً سلبية في المناخ الاستثماري، حيث إن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية وقد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولار وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات. ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة. وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة. كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة، وقد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة، وهو مما يفسد المناخ الاستثماري. وفيما يتعلق بالدول العربية فقد ساعد التحسن في عجز موازين الخدمات والدخل والتحويلات لمجموع الدول العربية في العام 2001 في تخفيف أثر التراجع الذي حدث في فائض الموازين التجارية للدول العربية مقارنة بمستواه في العام 2000 وفي ضوء ذلك أسفرت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية عن فائض يقدر بنحو 47.4 مليار دولار. ورغم أن هذا الفائض يمثل انخفاضاً قدره 27.1 % بالمقارنة مع مبلغ الفائض الجاري الكبير الذي تحقق في العام 2000 إلا أنه يعادل مع ذلك أكثر من ستة أمثال الفائض المحقق في العام 1999 وأكثر من أربعة أمثال متوسط الفائض السنوي للعامين 1996 و1997.

ويشير ذلك إلى أن أوضاع الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية، قد تعزز كثيراً بعد التدهور الحاد الذي تعرضت له في العام 1998 والربع الأول من العام 1999 أثر انهيار أسعار النفط الدولية. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2001 بلغ فائض موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو 7.6 % وذلك مقارنة بـ 10.0 % في العام 2000 و 1.3 % في العام 1999 ووفقاً للبيانات المتاحة، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي في العام 2001 في الكويت، وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت تلك النسبة 26.1%. كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي 10.8 % في ليبيا و 7.8 % في السعودية و 5.2 % في اليمن و 1.4 في البحرين. ومن الناحية الأخرى تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2000 إلى نسبة عجز طفيف للعام 2001 في الأردن، كما بقيت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2001 في حدودها نفسها في تونس، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في مصر والسودان.

الجدول رقم (4) مؤشر سياسة التوازن الخارجي

نسبة أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي

القطر	2000	2001	التغيير في المؤشر نقاط مئوية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
الأردن	0.7	0.0	-0.7	0
الإمارات	18.5	13.1	-5.4	3
البحرين	7.9	1.4	-6.5	3
تونس	4.2-	4.2-	0	0
الجزائر	16.5	13.7	-2.8	2
جيبوتي	7.2-	5.2-	2	2
السعودية	7.6	7.8	0.2	0
السودان	4.7-	4.3-	0.4	0
سورية	5.7	2.3	-3.4	2
عمان	16.8	16.4	-0.4	0
قطر	33.3	26.4	-6.9	3
الكويت	41.0	26.1	-14.9	3
لبنان	13.3-	23.9-	10.6-	3
ليبيا	20.2	10.8	-9.4	3
مصر	0.8-	0.3-	0.5-	0
المغرب	1.4-	4.9	6.3	3

القطر	2000	2001	التغيير في المؤشر نقاط مئوية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
موريتانيا	0.8	1.2-	2-	0
اليمن	14.4	5.2	9.2-	3

المصدر:- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002" ص

323.

ملاحظة:- تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو الآتي:-

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط= سالب درجة واحدة

- ارتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من عشر نقاط= سالب درجتين
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأقل من بنقطتين ونصف= صفر.

-انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين= درجة واحدة.

-انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط= درجتان.

-انخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر= ثلاث درجات.

ثالثاً: حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية، وتوصيف مناخ الاستثمار فيها، نحاول هنا استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. وتستند المنهجية التي اعتمدناها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة السياسات المعاملات الخارجية. أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل: درجة الاستقرار السياسي، والتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها، حيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم. وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية:-

1- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص السياسة المالية وتطويرها سعياً إلى تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

2- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

3- مؤشر معدل التضخم: ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ولتوضيح الطريقة الحسابية التي اعتمدت لقياس المؤشر المركب نعطي المثال الآتي:
أ- في حالة أن الدولة (أ) حققت نسبة عجز في الميزانية قدرها (6%) في العام 2000 وأخرى قدرها (2.5%) في العام 2001 فإن ذلك يعني أنها تمكنت من تخفيض العجز بمقدار 3.5 %، أي بأكثر من ثلاث نقاط مئوية وعليه، فإن هذه الدولة تحصل على وزن رقمي هو 3 درجات.

ب- أما إذا حققت الدولة (ب) فائض نسبته 2 % في العام 2000 وعجز نسبته 2% في العام 2001 فإن ذلك يعني ارتفاع العجز بحوالي 4 نقاط مئوية ويصبح الوزن الرقمي سالباً واحداً. وهكذا طبقاً للحدود الدنيا والقصى المستخدمة في تقدير الأوزان المشار إليها أسفل الجداول الخاصة بالمؤشرات المذكورة.

ج- أما إذا حققت الدولة (ج) فائضاً خلال العامين فيحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر، مع اتباع الطريقة ذاتها فيما يتعلق بالأوزان الرقمية وما ينطبق على هذا المثال ينطبق على بقية المؤشرات الفرعية الأخرى.

ويعرف المؤشر المركب-حسابياً- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، ومتوسط مؤشر السياسة النقدية، ومتوسط سياسة المعاملات الخارجية). وفيما يأتي حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

جدول المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	مجموع المؤشرات	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	
وجود تحسن	1	3	0	3	0	الأردن
عدم وجود تحسن	0.666667	2	3	-1	0	الإمارات

البحرين	0	0	3	3	1	وجود تحسن
تونس	1	0	0	1	0.333333	عدم وجود تحسن
الجزائر	0	3	2	5	1.666667	وجود تحسن
جيبوتي	0	0	2	2	0.666667	عدم وجود تحسن
السعودية	0	-2	0	-2	-0.66667	عدم وجود تحسن
السودان	1	0	0	1	0.333333	عدم وجود تحسن
سورية	0	1	2	3	1	وجود تحسن
عمان	0	0	0	0	0	عدم وجود تحسن
قطر	1	0	3	4	1.333333	وجود تحسن
الكويت	0	3	3	6	2	وجود تحسن كبير
لبنان	0	3	3	6	2	وجود تحسن كبير
ليبيا	1	1	3	5	1.666667	وجود تحسن
مصر	0	-1	0	-1	-0.33333	عدم وجود تحسن
المغرب	1	2	3	6	2	وجود تحسن كبير
موريتانيا	0	-1	0	-1	-0.33333	عدم وجود تحسن
اليمن	2	3	3	8	2.666667	وجود تحسن كبير
المجموع	7	14	30	51	17	
المتوسط	0.38888	0.7777	1.666	2.83258	0.94419	عدم وجود تحسن

المصدر:- صندوق النقد العربي/ المصدر السابق.

الملاحظات:-

أ- تم حساب المؤشر لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو الآتي:-

$$0.94419 = \frac{1.666+0.7777+0.388880}{3}$$

ب- يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو الآتي:

أقل من 1:- تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار

من 1 إلى 2:- تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار

من 2 فما فوق:- تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ويشير تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ

الاستثمار في الدول العربية والمذكورة في الجدول أعلاه إلى ما يأتي:-

- 1- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، وبلغت 944190. وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر.
- 2- سجلت أربع دول عربية قيمة مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم (2) الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن).
- 3- سجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن، والبحرين، والجزائر، وسوريا، وقطر، وليبيا).
- 4- سجلت ثماني دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر في المؤشر، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وعمان، ومصر، وموريتانيا).

بناءً على متقدم نورد الاستنتاجات الآتية:-

- 1- تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. وتمثل التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، مجموعة الحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل، وتميزاً لها عن الحوافز السلبية التي تنجح في جذب التدفقات ذات الصبغة المضاربة واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية التي تركز على تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية.

- 2- شهد العام 2001 إدخال (208) من التغييرات النازمة للاستثمار في (71) بلداً، وكان 90% من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر تلاؤماً للاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت هذه التغييرات لتؤكد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث

الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم.

3- إن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية نحو الدول النامية، قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل هي مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، و مدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلاً عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة.

4- ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية وارتفاع نسب العجز في ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية. وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول، في مقابل ذلك نجد أن هناك مجموعة من الدول حرصت على أن تحقق استقراراً في الاقتصاد الكلي من خلال بذل جهود مستمرة لتحسين مناخ الاستثمار، لذا حظيت المجموعة الثانية بنسب مرتفعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- تبين من دراسة موقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار ما يأتي:
أ- لم تدخل ضمن المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، في مؤشر الحرية الاقتصادية أي دولة عربية، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام 2000 وجاءت في المرتبة التاسعة، وفي العام 1999 وجاءت في المرتبة الثالثة، حيث تراجعت في العام 2001 إلى المرتبة (15) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة والتي دخلت فيها أيضاً (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين، والإمارات، والأردن، والكويت، وتونس، وسلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية والمغرب، والجزائر، وجيبوتي لبنان، وموريتانيا، ومصر، واليمن) والباقي (5) دول دخل ضمن

مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا، وليبيا، والعراق، والسودان، والصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة.

ب- دخلت 4 دول عربية في المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة هي الأردن في المرتبة 23 مسجلة 1117 وتونس 24 مسجلة 1117 والمغرب 30 مسجلة 1080 ومصر 30 مسجلة 1071.

ت- دخلت في مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر، ووفقاً لمؤشر التنافسية الجاري للعام 2001 تراجع ترتيب الأردن في القائمة من 35 إلى 44 كما تراجع ترتيب مصر من 39 إلى 44. أما في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا، والذي صدر للمرة الأولى في العام 2000 المرتبة الأولى بينما جاء ترتيب المغرب خامساً ومصر سادساً.

ث- سجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته 0.635 عام 2000 مرتفعاً عن معدلة للعام 1995 الذي بلغ 0.55 بينما ما زال منخفضاً عن معدل مؤشر التنمية البشرية للدول النامية الذي يبلغ 0.642 ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ 0.712 لعام 2000. وعلى وفق مؤشر التنمية للعام 2001 تتوزع الدول العربية كآلاتي:

- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وبحسب الترتيب هي:- البحرين، والكويت، والإمارات، وقطر.

- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وبحسب الترتيب هي:- ليبيا، لبنان، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن، وتونس، وسوريا، ومصر، والجزائر.

- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة، وبحسب الترتيب هي:- اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا. ولم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام.

ح - تم تصنيف 18 دولة عربية وفقاً للمؤشر المركب للمخاطر القطرية كآلاتي:

- (3) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جدا هي:- الكويت، والإمارات، وسلطنة عمان.

- (8) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي:- البحرين، والسعودية، وليبيا وتونس، والمغرب، وسوريا، والأردن، وقطر.

- (3) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي:- مصر، واليمن، والجزائر.

- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي:- السودان، ولبنان.

- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا هي:- العراق، والصومال.

7- تبين من تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ما يأتي:-

أ- أشار مؤشر النمو الاقتصادي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية قد ارتفع خلال العام 2001 مقارنة بالعام السابق في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس، كما ظل معدل النمو مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم انخفاضه عن مستواه العام الماضي، في حين حافظ المعدل على المستوى الذي بلغه في العام الماضي في الجزائر والأردن. أما السعودية واليمن والإمارات فقد انخفض فيها معدل النمو بالأسعار الثابتة، ولم تسجل أي من الدول التي توفرت عنها البيانات تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق. الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على آليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

ب- يستدل من تحليل مؤشر السياسة النقدية أن غالبية الدول العربية قد نجحت خلال العام 2001 في مواصلة ضبط معدلات التضخم مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويأتي ذلك نتيجة استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار، حيث اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 % في العام 2001 باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم 7.4 % في ذلك العام. ويقدر انخفاض الأسعار في العام 2001، مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في كل من السعودية بنسبة (-0.8 %) وقطر بنسبة (-0.7 %) وعمان بنسبة (-1.0 %) وليبيا بنسبة (-8.1 %) وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 % في موريتانيا، تليها اليمن 4.3 %، والجزائر بنسبة 4.2 % وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5 % في البحرين وسورية و2.2 % في مصر، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

ت- أظهر تحليل مؤشر السياسات المالية في الدول العربية، أن هذه السياسة تفتقر إلى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر. ففي الدول المصدرة للنفط، تشكل الإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة. ويلاحظ هنا أن نسبة العجز الكلي في الموازنات العامة للنواتج المحلي الإجمالي ارتفعت في العام 2001 إلى نحو 2 %، فضلاً عن عدم مرونة السياسة المالية بالدرجة الكافية، فإن من الأمور التي تجعل من أوضاع مالية الحكومة في أعداد متزايدة من الدول العربية غير قابلة للاستمرار هو تراكم الدين العام الداخلي. ومن الملاحظ في هذا الشأن أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الإجمالي آخذة في الارتفاع، وقد بلغت في عدد من الدول العربية مستويات عالية بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستحوذ على نسب متزايدة من الإيرادات العامة، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً سلبياً في مناخ الاستثمار.

ث- كشف تحليل مؤشر التوازن الخارجي في الدول العربية، باستخدام نسبة موازين الحسابات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام 2001 وجود فائض في موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو 7.6 % وذلك مقارنة بـ 10.0 % في العام 2000 و 1.3 % في العام 1999 ووفقاً للبيانات المتاحة، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي في العام 2001 في الكويت، وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت تلك النسبة 26.1 % كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي 10.8 % في ليبيا و 7.8 % في السعودية و 5.2 % في اليمن و 1.4 % في البحرين ومن الناحية الأخرى، تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2000 إلى نسبة عجز طفيف للعام 2001 في الأردن. كما بقيت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2001 في حدودها نفسها في تونس، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في مصر والسودان، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

7- تبين من تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ما يأتي:-

- أ- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، حيث بلغت (944190). وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر.
- ب- سجلت أربعة دول عربية قيمة مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم (2) الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار وهذه الدول هي (الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن).
- ت- سجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن، والبحرين، والجزائر، وسوريا وقطر، وليبيا).
- ث- سجلت ثماني دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وعمان، ومصر، وموريتانيا).

8- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية أ- وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة السيولة المحلية (GP) إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في كل من الدول العربية كمجموعة والدول النفطية ويمكن أن يفسر ذلك بوجود تأثير إيجابي ملحوظ للسياسة النقدية وبخاصة الاستقرار النسبي في أسعار الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي في هاتين الحالتين المباشر، في حين ظهرت هذه العلاقة بإشارة سالبة في مجموعة الدول غير النفطية كدليل على التأثير السلبي للسياسة النقدية في مناخ الاستثمار في تلك المجموعة.

ب- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (DB) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الأمر الذي يؤكد التأثير السلبي للسياسة المالية في مناخ الاستثمار في حالة الدول العربية كمجموعة، في حين أظهر هذان المتغيران نوعاً من التوافق في حالة تقسيم الدول العربية على مجموعتين، النفطية وغير النفطية، الأمر الذي يؤكد وجود تأثير إيجابي للسياسة المالية في مناخ الاستثمار في كل مجموعة على انفراد.

ت- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) كما يشير حجم المعلمة المنخفض لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة التوازن الخارجي في مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وظهرت نفس النتيجة عند تقسيم الدول العربية على مجموعتين، مجموعة الدول النفطية وغير النفطية.

المساعدات الخارجية: Foreign aid

المساعدات الخارجية وأثرها في القرار الاقتصادي العربي:

لا بد من تأكيد أننا قد انتهينا من خلال الفصول السابقة من إن السيادة الوطنية لم تعد مفهوماً سياسياً فحسب، بل انصرف مضمونه إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت هذه الأبعاد مجسداً عملياً لمفهوم السيادة، وبما أن عملية التنمية هي عملية إقتصادية وإجتماعية وثقافية فإنه يحق لنا أن نسمي السيادة (سيادة إقتصادية أو ثقافية أو إجتماعية) أي أن سيادة الدولة السياسية تمر عبر الاتجاهات المذكورة بلا شك.

ولا بد أيضاً من التعريف بأن السيادة عموماً عرضة للاختراق والانتهاك، وهذا ما ينطبق على أكثر الدول التي لا تمتلك مقومات مادية قوية ومنها الجانب الاقتصادي، وما يمكن قوله هنا هو أن السيادة الاقتصادية أو التنمية تعني قدرة الدولة على القيام بالتنمية بنفسها أي باختياراتها الحرة، ولكن التخلف الموروث أعجزها عن ذلك وكان المفترض أن يسد ذلك بما تقدمه الدول الغنية والوكالات المالية الدولية من مساعدات، وقدمت فعلاً مساعدات ولكنها أخفقت في تقديم التنمية التي تحتاج إليها كل دولة على حدة، والتنمية التي تحتاج إليها الدول النامية بصورة عامة أو مشتركة.

إن أغلب الدول الفقيرة لا تستطيع أن تبني تجاربها الاقتصادية دون مساعدات خارجية، وهذا يحتم واجبات على الدول الغنية كجزء من المجتمع الدولي، وقد عالج القانون الدولي مسألة المساعدات وفقاً لما جاء في مقررات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في العام 1964 حيث طلب التزام تقديم المساعدات مع مراعاة مبادئ معينة تلزم مراعاتها ومضمونها ألا يجوز تقديم المساعدات بموجب شروط تؤدي إلى خرق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية*، ووفقاً للنظرية الواقعية لا تقدم الحكومات المساعدات إلا إذا ضمننت تحقيق أهدافاً سياسية أنانية معينة. وتزيد بعض النظريات السياسية أن المساعدات الخارجية أداة للسيطرة تستخدم للإبقاء على العلاقات الاجتماعية والسياسية غير المتساوية بين دول النظام الاقتصادي الرأسمالي، وسنبحث تأثيرات هذه المساعدات الخارجية من خلال دوافع منحها:

وتقسم هذه الدوافع على قسمين:

- دوافع سياسية

- دوافع إقتصادية

الدوافع السياسية: تنطلق هذه الدوافع عادة من المصالح الاستراتيجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة أو من أغراضها الأيدلوجية التي هي

أغراض سياسية أيضاً، وقد لخصت أهداف المساعدات الممنوحة لأسباب سياسية بهدفين:

- تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدأ أو تواصل التوفيق بين سياساتها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغباتها.

- دعم أنظمة الحكم التي تعد صديقة وإبقاءها في السلطة.

الدوافع الاقتصادية: للأقطار النامية أهمية اقتصادية أساسية للدول المتطورة من حيث كونها مصادر للأيدي العاملة والمواد الأولية وأسواقاً لتصريف السلع والاستثمارات وتقدم الدول مساعداتها لأغراض اقتصادية مختلفة منها:

- ضمان أسعار سوق أعلى

- ضمان مبيعات للمزارعين في الدول المانحة

- تغلغل الشركات في أسواق الدول المتلقية للمساعدات

وتفرض الدول المانحة التزامات على الدول المتلقية منها أن تشتري جزءاً كبيراً من استيراداتها من المواد الغذائية من الدول المانحة وبشروط تجارية، وتحاول الدول المانحة بطرائق مختلفة أن تخلق أوضاعاً تكون فيها الدول المتلقية معتمدة على السلع التي تبتاعها من تلك الدول اعتماداً كبيراً وبذلك تخلق تبعية تجارية.

من ذلك نرى أن كثيراً من الدول المتلقية قد فقدت حريتها ليس بسبب العلاقة الثنائية فحسب، بل من خلال العلاقات المتعددة الأطراف أي التي تجسدها وكالات دولية فمثلاً ينفذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية برامج للتكيف أو التصحيح الهيكلي والصندوق الدولي هو الذي يصمم هذه البرامج ويقدم الاستشارات والنصائح بشأنها أما البنك الدولي فيقدم القروض لتنفيذها ولكن هذه البرامج تفرض عدداً من الشروط على الدول المتلقية أهمها وأخطرها:

• تخفيض قيمة العملة الوطنية

• تقليص الإنفاق العام

• إنهاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية

• إزالة القيود على التجارة والاستثمار الأجنبيين

• تحرير الأسعار

• تقليص الأجور لاسيما في القطاع العام

• زيادة الضرائب

• وإجراء تغييرات في أسعار الفائدة

وهكذا تصبح هاتان الوكالتان الصانع الحقيقي لأهم القرارات الاقتصادية الداخلية في حين تفقد الحكومات سيطرتها عليها.